شمال شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية حقيقة ممكنة

كتبه جامشيد باروا

جينيف (إن ديبث نيوز IDN) -في الوقت الذي تستمر فيه الأجواء المتوترة في شمال شرق آسيا في إثارة القلق، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراء عاجل لتهدئة الوضع والوصول إلى تعاون هادف، فإن (منطقة خالية من الأسلحة النووية NWFZ) شيء مازال ممكناً، بل ينبغي أن توجه له الأولوية وفقاً لما جاء في المؤتمر الدولي الذي عقد في أولان باتور، منغوليا في 26 نوفمبر.

وينص ما جاء بالوثيقة النهائية للمؤتمر الدولي (أبعاد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا) أن نموذج الدولة الواحدة لمناطق خالية من الأسلحة النووية (single-state NWFZ) في منغوليا، يُعد تجسيداً قوياً للريادة في هذه المنطقة، بل وينبغي أن يصبح مثلاً تحتذى به الدول الأخرى التي ترغب في اتخاذ إجراء ضد الأسلحة النووية وما تمثله من مخاطر.

قامت (منظمة الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة GPPAC) لشمال شرق آسيا و(بلو بانر Blue Banner)، مركز تنسيق GPPAC في أولان باتور، بتنظيم المؤتمر تحت رعاية (وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الاقتصادية) المنغولية.

وقد حضر المؤتمر ما يزيد عن 60 شخصاً من ضمنهم ممثلو المجتمع المدني وعلماء من قوانغتشو وهونغ كونغ وكيوتو وبيونغ يانغ وسيول وتايبيه وطوكيو وأولان باتور وفلاديفوستوك، فضلاً عن ممثلي الأمانة العامة العالمية لـ GPPAC في لاهاي.

تناول المؤتمر "وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية والدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تعزيز المزيد من الثقة والاستقرار وعدم انتشار الأسلحة في المنطقة". وهو ما أعاد تأكيد تعهد المشاركين بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وعدم انتشار الأسلحة في المنطقة، كما جاء في التصريحات السابقة لـ (GPPAC لشمال شرق آسيا) الواردة بـ (أجندة طوكيو 2005) و(خطة عمل جبل كومكانغ 2006) وتصريحات أولان باتور لعامي 2007 و2010.

وقد رأى المشاركون أن التصدي لقضايا الآثار الإنسانية لتفجيرات الأسلحة النووية، سواء العرضية أو المتعمدة، هو أمر هام وجاء في الوقت المناسب مما سيتيح للمجتمع الدولي البقاء على درجة عالية من الوعي بشأن الحاجة الملحة لنزع السلاح النووي، وذلك بتعميق فهم العواقب المدمرة للتفجيرات النووية.

وعليه فقد رحبوا بعقد مؤتمرين عن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو، النرويج في عام 2013، وفي نايايريت، المكسيك في عام 2014، وما يتخللهما من مشاركة المجتمع المدني.

تناول مؤتمر أوسلو عواقب التفجيرات النووية من منظور إنساني، بينما اتاح مؤتمر نايايريت تعمق أكبر لفهم مثل تلك العواقب مع التركيز على الآثار طويلة الأجل، فضلاً عن الآثار على الصحة العامة والبيئة وتغير المناخ والأمن الغذائي والتهجير والتنمية.

وأفاد المشاركون بأنهم يتوقعون عقد مؤتمراً ثالثاً في فيينا خلال يومي 8-9 ديسمبر لإلقاء المزيد من الضوء على الحاجة الملحة إلى القضاء على الأسلحة النووية، وذلك بالاستماع إلى المزيد من الإفادات وفحص اختبارات آثار الأسلحة النووية ومخاطر حدوث أخطاء بشرية وتقنية. وسيساهم المؤتمر في بدء مفاوضات تهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية.

ولذلك قاموا بدعوة منظمات المجتمع المدني للقيام بدور نشط في المؤتمر الحكومي ومنتدي المجتمع المدني اللذين تنظمهما (الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية ICAN) في يومي 6-7 ديسمبر في فيينا.

القضاء التام على الأسلحة النووية

وأعاد المشاركون التأكيد على إيمانهم الراسخ بأن الضمان الوحيد والفعال في مواجهة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو الحظر الكامل والقضاء التام عليها من خلال إبرام صك دولي ملزم قانوناً بهذا الشأن.

وفي ضوء ذلك، عارضوا تحديث الأسلحة النووية الموجودة حالياً وتطوير أنواع جديدة منها، حيث يتنافى ذلك مع أهداف والتزامات نزع السلاح النووي.

وقد رحبوا بقرار (الجمعية العامة) لـ (الأمم المتحدة) الذي خصص يوم 26 سبتمبر يوماً عالمياً للقضاء الشامل على الأسلحة النووية، والذي دعا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في عام 2013 حول نزع السلاح النووي ونتائجه، كما دعا الدول إلى عقد الاجتماع الثاني في موعد لا يتجاوز عام 2018 لتحديد التدابير والإجراءات الملموسة للقضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى بدء المفاوضات بلا تأخير وتبني صك دولي ملزم قانوناً عن الضمانات الأمنية السلبية. كما عبر المؤتمر كذلك عن دعمه للدعاوى القضائية (صفر أسلحة نووية Nuclear Zero) التي رفعتها جمهورية جزر مارشال لمحاسبة تسع الدول المسلحة نووياً لعدم امتثالها لالتزاماتها بموجب (معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT).

المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 2015

ناقش المشاركون باستفاضة تحضيرات (المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) لعام 2015، وهو ما مثل حجر الزاوية لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد دعوا الدول المسلحة نووياً إلى الامتثال التام لالتزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب البند VI من (معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية)، وإلى التنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاثة عشرة نحو نزع السلاح والتي تم الاتفاق عليها بموجب (المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) لعام 2000 و(خطة العمل) التي تبناها (المؤتمر الاستعراضي) لعام 2010، وبوجه خاص الإجراء 5.

وأكد المؤتمر على الدور الهام الذي تلعبه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، وذلك فضلاً عن تعبيره عن دعمه لتعزيز ما هو قائم بالفعل. وفي هذا الصدد، أعرب المشاركون عن قلقهم من أنه بالرغم مما اتفقت عليه الدول الأطراف في (معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) لأعوام 1995 و2000 و2010، فإن المؤتمر الدولي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم يعقد، وأعربوا عن أملهم في عقد هذا المؤتمر قبل (المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) لعام 2015.

وكما جاء بالوثيقة النهائية فقد أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن التوترات المستمرة في منطقة شمال شرق آسيا (NEA)، لاسيما في شبه الجزيرة الكورية وما حولها. ويعتقدون أن (المحادثات السداسية)، التي تشارك فيها كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والصين وروسيا واليابان

والولايات المتحدة، مازال يمكنها لعب دوراً هاماً في معالجة بعض قضاياهم، فضلاً عن وجود مساعي جادة تتبناها أشكال أخرى من الحوار للمساهمة في بناء سلام دائم.

"يعتقد المشاركون أن تدابير بناء الثقة لتحسين العلاقات واتخاذ نهج واسع النطاق لمواجهة هذه القضية، متضمنة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا NEA-NWFZ، تمثل أدوات نافعة من الناحية العملية. وأضافوا أن هناك حاجة للتخلي عن المظلة النووية والردع النووي الممتد كليةً."

رحب المؤتمر باقتراح الرئيس المنغولي لتشجيع (حوار أولان باتور حول أمن شمال شرق آسيا) كطريقة فعالة للتخفيف من حدة انعدام الثقة ولتعزيز التفاهم المتبادل لبناء ثقة أكبر.

وقد رأى المؤتمر أن المجتمع المدني في حاجة إلى لعب دور في تعزيز التفاهم والحوار في المنطقة مع تأكيد التزامه بمواصلة التعاون مع منظمات المجتمع المدني بهدف تطوير وتعزيز رؤية مشتركة لجعل شمال شرق آسيا منطقة هادئة ومستقرة، وذلك باسم (عملية أولان باتور Ulaanbaatar Process) التي اقترحتها (GPPAC لشمال شرق آسيا) لعام 2007 وهي قيد الإعداد في الوقت الحاضر.

الأجندة المحتملة لجلسات الحوار المستقبلية لا تركز فقط على السلام التقليدي وقضايا الأمن، ولكنها تتضمن أيضاً جوانب أكثر شمولية مثل الاقتصاد والبيئة والاستدامة والإغاثة في حالات الكوارث والنوع والأمن البشري والدور المحتمل للمجتمع المدني.

وقد رحب المشاركون بسياسة منغوليا للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية كمساهمة ملموسة في الاستقرار الإقليمي وكنهج مبتكر لمواجهة القضايا المتعلقة بالخطر النووي. كما رحبوا بالتصريح المشترك للدول الخمسة النووية، حيث تعهدت الأخيرة باحترام وضع منغوليا وعدم المشاركة في أي عمل من شأنه انتهاك هذا الوضع. وأعرب المشاركون عن أملهم في أن يصبح نموذج منغوليا نموذجاً ملهماً لمعالجة القضايا المماثلة.

المزيد: أعاد المشاركون التأكيد على دعمهم للمساعي الدولية لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع نشوب النزاعات وهو ما يمكن أن يشارك فيه المجتمع المدني بدور هام. ولذلك يقدم المشاركون الدعم إلى العديد من حملات المجتمع المدني، مثل (الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية ICAN) و(رؤساء البلديات من أجل السلام)، بالإضافة إلى العديد من الحملات الدولية لإنهاء الحرب الكورية والحملات التي تدعو لحماية وتعزيز البند 9 من الدستور الياباني. [IDN-إن ديبث نيوز-27 نوفمبر 2014]